

التوقيع الإلكتروني

(دراسة مقارنة بين مصر والكويت)

رسالة علمية لنيل درجة الدكتوراه في الحقوق

إعداد الباحث: سعود مطلق جلال السهلي

إشراف: أ.د. / محمود عبدالرحمن محمد

لجنة المناقشة والحكم على الرسالة:

- الأستاذ الدكتور / محمود عبدالرحمن محمد

أستاذ القانون المدني بكلية الحقوق - جامعة القاهرة

ووكيل الكلية الأسبق للدراسات العليا والبحوث

- الأستاذ الدكتور / مصطفى أحمد عبدالجواد

أستاذ القانون المدني بكلية الحقوق - جامعة بني سويف

ووكيل الكلية للدراسات العليا والبحوث.

- الأستاذ الدكتور / أيمن سعد عبدالمجيد

أستاذ ورئيس قسم القانون المدني بكلية الحقوق - جامعة القاهرة

رئيساً ومشرفاً.

عضواً.

عضواً.



﴿إِنَّا فَتَحْنَا لَكَ فَتْحًا مُبِينًا﴾

صدق الله العظيم

الهدايا

إلى أبي رحمه الله

إلى أمي متعنا الله ببقائها

وأنعم عليها بدوام الصحة والعافية

إلى إخواني وأخواتي

إلى نزوجتي وأولادي

إلى كل من له فضل علي

أهدي هذا المجهود

الباحث 

شكر ونقابة

إن الحمد لله، نحمده ونستعينه ونستعديه ونستغفره ، ونصلي ونسلم على اشرف المرسلين سيدنا محمد النبي الأمي صلاة دائمة لا تنقطع أبداً ملء السموات والأرض وما بينهما إلى يوم أن يرث الله الأرض ومن عليها" بداية أتوجه بخالص الشكر والعرفان بالجميل لمن جاد على المولى بأن يسرلي التلمذ علي يديه وهو الأستاذ الدكتور/ محمود عبد الرحمن محمد، أستاذ القانون المدني بكلية الحقوق - جامعة القاهرة، ووكيل الكلية الأسبق للدراسات العليا والبحوث، حيث نال هذا البحث بالغ اهتمام سيادته وزخر بعمق الرؤية العلمية في دقة الملاحظات والإرشادات والحرص على التأصيل والمتابعة والمراجعة الدقيقة، وإضافة إلى ذلك لمست رحابة صدره وخلقه الكريم ومعشره الطيب وسيادته أهل لكل ذلك فجزاه الله عني وعن زملائي خير الجزاء.

كما يشرفني أن أقدم بخالص الشكر وعظيم التقدير والامتنان للأستاذ الدكتور/ أيمن سعد عبد المجيد أستاذ ورئيس قسم القانون المدني بكلية الحقوق - جامعة القاهرة لتفضل سيادته بقبول المشاركة في المناقشة والحكم على الرسالة ، كي أنهل من علمه الفياض واتفياً بفكر سيادته ، ومهما قلت في شكره من كلمات فإن الكلمات تقف عاجزة ان توفيه حقه فلسيادته كل الشكر وجزاه الله عني وعن زملائي خير الجزاء.

كما أقدم عظيم شكري وأعتزلي إلى الاستاذ الدكتور / مصطفى أحمد عب الجواد أستاذ القانون المدني بكلية الحقوق - جامعة بني سويف ووكيل الكلية للدراسات العليا والبحوث لتفضل سيادته بقبول المشاركة في لجنة

المناقشة والحكم على الرسالة ، حتى أنعم بفكر سيادته وأتخذ منه نبراساً
أرسم علي ضوئه خطاي في المستقبل .

الباحث 

مقدمة

أدى التقدم التكنولوجي المعاصر فى وسائل الاتصال ونقل المعلومات إلى زيادة استخدام أجهزة الاتصال الحديثة، وبصفة خاصة جهاز الحاسب الآلى والشبكة العالمية للاتصالات (الإنترنت) فى التعاقد وإتمام التصرفات القانونية، بسبب ما تقدمه هذه التقنية من يسر وسهولة فى التعاملات وترشيدها للوقت والنفقات.

فقد أصبحت معظم المعاملات المالية والتجارية تتم عن طريق الإنترنت، وهو ما يعرف بـ « التجارة الإلكترونية » ناهيك عن إمكان الاتصال بالبنوك والمؤسسات المالية للاقتراض، أو إصدار الأوامر بتحويل مبالغ مالية، أو سحب جزء من رصيد، أو فتح اعتماد، وغير ذلك من المجالات الهائلة التى أتاحت أمام الأفراد؛ هذا بجانب الدخول إلى بنوك المعلومات، وإلى مختلف المواقع للترود بمعلومات تختلف فى أهميتها، من الموضوعة إلى الاستشارات الطبية، مروراً بالأخبار والبرامج الترفيهية.

ولقد خلق هذا الواقع تحدياً بالنسبة للوسائل العادية فى إثبات التصرفات القانونية، وأهمها الكتابة التقليدية وما يرد عليها من توقيع فى شكل إمضاء أو ختم أو بصمة أصبع « وملاءمتها للتعاقدات الحديثة التى يتم فى الشكل الإلكتروني، ومدى ما توفره من أمان وسرية وخصوصية عندما يقوم الشخص بشراء سلعة أو بيعها عن طريق الإنترنت، هذا من جانب؛ ومن جانب آخر إمكان إقناع المستهلك بأن

الفهرس

الموضوع	رقم الصفحة
مقدم	٩
الباب التمهيدي: المفهوم التقليدي للتوقيع	١٥
الفصل الأول: ماهية التوقيع وشروطه	٢٥
المبحث الأول: المقصود بالتوقيع	٢٧
المبحث الثاني: شروط التوقيع	٢٩
الفصل الثاني: وظيفة التوقيع	٥٥
المبحث الأول: تحديد هوية الموقع	٥٧
المبحث الثاني: التعبير عن رضا الشخص بالالتزام بمضمون المحرر	٦١
الباب الأول: ماهية التوقيع الإلكتروني	٦٧
الفصل الأول: مفهوم التوقيع الإلكتروني	٧١
المبحث الأول تعريف التوقيع الإلكتروني والتفرقة بينه وبين التوقيع الكتابي	٧٣
المطلب الأول: المقصود بالتوقيع الإلكتروني وأهميته	٧٤
المطلب الثاني: الفرق بين التوقيع الإلكتروني والتوقيع التقليدي	٨٧
المبحث الثاني: صور التوقيع الإلكتروني	٩٥
المطلب الأول: التوقيع بالقلم الإلكتروني	٩٧
المطلب الثاني: التوقيع البيومترى	١٠١
المطلب الثالث: التوقيع الرقمي	١٠٦
المطلب الرابع: التوقيع الكودي أو السري	١١٥
المطلب الخامس: التوقيع الخطي ذو الصبغة الرقمية	١٢٢

١٢٥	الفصل الثاني : إقرار حجية التوقيع الإلكتروني
١٢٧	المبحث الأول : تنظيم منازعات الإثبات
١٢٨	المطلب الأول : حرية إثبات التصرفات التي لا تزيد عن حد معين
	المطلب الثاني : حرية الإثبات في حالة عدم إمكانية الحصول على دليل كتابي أو مقتد.
١٣١	
١٤٤	المطلب الثالث : مبدأ الثبوت بالكتابة
١٥١	المطلب الرابع : حالة الغش في القانون
١٥٢	المطلب الخامس : الحرية في إثبات المواد التجارية
١٥٩	المبحث الثاني : إقرار صلاحية الاتفاقات المتعلقة بالإثبات
١٦٠	المطلب الأول : مدى تعلق قواعد الإثبات بالنظام العام
	المطلب الثاني : مدى صحة الاتفاقات المتعلقة بحجية التوقيع الإلكتروني في الإثبات.
١٦٥	
١٧٥	الباب الثاني : التوقيع الإلكتروني ومقتضيات الأمان القانوني
١٧٩	الفصل الأول : مدى حجية التوقيع الإلكتروني في الإثبات
١٨١	المبحث الأول : المخاطر التي تحيط بالتوقيع الإلكتروني
١٨٣	المطلب الأول : المخاطر غير العمدية
١٨٥	المطلب الثاني : المخاطر العمدية
١٨٩	المبحث الثاني : الشروط الواجب توافرها في التوقيع الإلكتروني
١٩٢	المطلب الأول : التوقيع الإلكتروني الآمن
١٩٤	الفرع الأول : التوقيع الإلكتروني الخاص بالموقع
١٩٧	الفرع الثاني : سيطرة الموقع على وسائل إنشاء التوقيع
٢٠٢	الفرع الثالث : ارتباط التوقيع بالمحرر الموقع

٢٠٨	المطلب الثاني : أداة إنشاء التوقيع الإلكتروني الأمانة
٢١٥	المطلب الثالث : شهادة التصديق المعتمدة
٢١٨	الفرع الأول : تعريف شهادة التصديق
٢٢١	الفرع الثاني : البيانات التي يجب توافرها في شهادة التصديق
٢٢٥	المبحث الثالث : الآثار القانونية للتوقيع الإلكتروني
٢٢٧	المطلب الأول : الأثر القانوني للتوقيع الإلكتروني الموثوق به
٢٢٢	المطلب الثاني : الأثر القانوني للتوقيع الإلكتروني غير الموثوق به
	الفصل الثاني : دور مقدمي خدمات التصديق الإلكتروني في تحقيق الأمان
٢٣٥	القانوني وكيفية توفير الحماية له
٢٣٩	المبحث الأول : المقصود بجهة التصديق الإلكتروني
٢٥٢	المبحث الثاني : نظام التفويض والرقابة على مقدمي خدمات التصديق
٢٦٥	المبحث الثالث : التزامات ومسئولية مقدمي خدمات التصديق
٢٧٢	الخاتمة
٢٧٧	المراجع
٢٩٨	الفهرس

*** **

مستخلص الرسالة

تناولت في هذه الرسالة موضوع التوقيع الالكتروني في مصر والكويت حيث أدى التقدم التكنولوجي المعاصر في وسائل الاتصال ونقل المعلومات إلى زيادة استخدام أجهزة الاتصال الحديثة بصفة خاصة جهاز الحاسب الآلي والشبكة العالمية للاتصال بالانترنت في التعاقد وإتمام التصرفات القانونية بسبب ما تقدمه هذه التكنولوجيا من تيسير في الوقت والتنفقات .
وأمام هذا التقدم الهائل بسبب ما تقدمه تكنولوجيا المعلومات كان لا بد من التطرق لهذا التقدم ومسايرته من الناحية القانونية .

ولقد تم تناول هذا الموضوع من خلال ثلاثة أبواب أحدهم باب تمهيدي وبابين أول وثاني، واختتمت هذه الرسالة بخاتمة تضمنت أهم النتائج والتوصيات التي توصلت إليها، والتي أتمنى أن يأخذ بها المشرع المصري والكويتي.

الكلمات الدالة :

(الإنترنت - التوقيع الالكتروني - الحجية - المفهوم التقليدي - المفهوم الحديث - مبدأ الثبوت بالكتابة - الإمضاء - الختم - البصمة - هوية الموقع - التوقيع بالقلم الالكتروني - التوقيع الكودي أو السري - التوقيع البيومتری - التوقيع الرقمي - التوقيع الخطي ذو الصفة الرقمية)